مجلة الشهاب • المجلد: 09، العدد: 02 (2023م) • ص ص 435- 456
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/391

أصول النحو في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في الثلاثي من حروف المعاني

The origins of grammatical in citing Quranic readings in the trio of letters of meanings

عبد الفتاح دباز *
جامعة ورقلة (الجزائر)
dabbazabdelfattah@gmail.com

د/ محمد رضا عياض
جامعة ورقلة (الجزائر)
aiadmedredha11@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/27 | تاريخ القبول: 2023/07/07 | تاريخ النشر: 2023/07/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص: يهدف هذا البحث لفهم فلسفة اللغة العربية والمتمثلة في أصول النحو؛ كوسيلة لتتبع التعليل لدى علماء التوجيه للقراءات القرآنية، فلا نكتفي بالإعراب والوزن في الدفع التعارض بين القياس اللغوي والسماع كأصل لا ينازع فالقراءة سنة متبعة.

وقد كانت نتائج البحث في النظر إلى العلاقة بين القياس اللغوي والقراءات القرآنية علاقة تناظر يعمل فيه الكلام العربي ككل لا يتجزأ في الاستشهاد، لأن الأحرف جاءت للتيسير وجعله من قبيل الفصيح، يقابله عد ما خرج عن القياس اللغوي عند النحاة من القليل النادر والشاذ والبعيد عن الأفصح.

الكلمات المفتاحية: القراءات ؛ القياس؛ الشاذ؛ النادر، المستعمل.

Abstract: Abstract This research aims to understand the philosophy of the Arabic language, which is represented in the origins of grammar; As a means to follow the reasoning of the scholars of guidance for the Qur'anic readings, it is not sufficient to express and weigh the contradiction between linguistic analogy and listening as an undisputed origin, as recitation is a Sunnah to be followed.

The results of the research in looking at the relationship between linguistic analogy and the Qur'anic readings were a symmetry relationship in which the Arabic speech works as a whole that is indivisible in the martyrdom, because the letters came to facilitate and make it like the eloquent, offset by counting what came out of the linguistic analogy at the grammarians from a few rare, abnormal and far from the eloquent. .

Keywords: readings; measurement; abnormal Rare, used words.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

إن بين ما يقرره النحاة من قواعد كلية مبنية على القياس مما اطرد من كلام العرب الخاضع للاجتهاد والسماع الممتد ليشمل ما أثر عن العرب، يحصل تضاد أو تناقض لا ينهض لحله إلا المحققون في علمي اللغة والقراءات، وبقدر النقص فيهما تصدر آراء تلحن بعض القراءات.

ولهذا جاءت هذا المقال لبيان موقف النحاة من القراءات القرآنية، والذي يدفع إلى هذه الدراسة، فصلٌ عقده علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو543هـ)، في كتابه إعراب القرآن المنسوب للزجاج، في الباب الحادي والثمانون حيث يقول: هذا باب ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه وربما يشكل على البزل الحذاق فيغفلون عنه فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها**﴾ [الأنعام: 160]؛ ولأن كثيرا من المسائل اللغوية تجدها في كتب القراءات فحسب كما بين ذلك عبد الخالق عظيمة في مقدمة كتابه أساليب القرآن، حيث يقول: (وللنحويين أساليب كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن.

وتأتي أهمية موضوع من جهة مد الجسور بين المطرد وما يقابله من الشاذ والنادر، متبعين في ذلك المنهج الوصفي.

2. حروف المعاني والقراءات القرآنية:

إن الدارس لحروف المعاني لابد أن يعرج على مطلبين؛ الأول: الحرف في الكلام العربي: ويشمل نقطتين: الأول مكانة حروف المعاني، الثانية تعريف الحرف وأنواع الحرف، المطلب الثاني ويحوي نقطتين، الأول وتقسيمات حروف المعاني، الثانية العلاقة بين القراءات القرآنية واللغة العربية.

الحرف في الكلام العربي: من طرق تقريب علوم اللغة بيان قيمة الأهم فالمهم في فهم علوم اللغة، بحيث نبين السهل لكونه محصورا، فالحروف نحفظها لقلتها، وكونها للربط لهذا لا بد من معرفة الحرف من جهة مكانته وتريفه وأنواعه وتقسيماته.

أولا- مكانة حروف المعاني:

تمثلُ حروف المعاني ثلث الكلام العربي، يقول ابن آجروم: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وإن كان قيد (المعنى) لم يرتضه ابن مالك،. . . لأن حَرْفَ مَعْنَى ما " وضع ليدل على معنى، والمعنى هو ما يقصد من الشيء. [و] قُيِّد بالمعنى احترازًا عن حرف المبنى؛ لأن الحرف نوعان:

- أ- حروف المباني: هي التي تتركب منها الكلمة- أجزاء الكلمة ك(زه، يه، ده- زه) يسمى حرف مبنى لأنه لا يدل على معنى وليس قسيمًا للاسم ولا للفعل.

- ب - حروف المعاني وهي ما كان كلمة مستقلة بذاته وله معنى، لكنه ليس بذاته وإنما يفيد معنى إذا ضم إلى غيره من اسم أو فعل. والمراد هنا الذي جُعل قسيمًا للاسم والفعل هو حرف المعنى.

والأصح أن يقال: هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن حروف المباني لأن الذي يصح أن يكون جزءًا للكلام هو حرف المعنى لا حرف المبنى.[1]

ثانيا: أقسام حروف المعاني:

لقد قسَّم النحاة (الحرف) تقسيماتٍ عدَّة؛ فمنهم من قسَّمه إلى: أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، وذلك كما فعل "المرادي" في "الجنى"، ومنهم من قسَّمه إلى: محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلاَّ حرفاً، ومشترَك وهو المشارك للأسماء أو الأفعال أو كليهما، وذلك كما فعل "الإربلي" في "جواهر الأدب"، ومنهم من قسَّمه إلى: عامل لا غير، وغير عامل لا غير، وعامل وغير عامل، وذلك كما فعل "المالقي" في "رصف المباني".

أمَّا تقسيمه إلى: بسيط ومركَّب فلم يقسِّمه هذا التقسيم إلاَّ أبو حيَّان في "ارتشاف الضرب"، وما ذلك إلاَّ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل [2]

3. تعامل علماء اللغة في مباحث حروف المعاني والاستشهاد بالقراءات:

أولا: علاقة القراءات باللغة:

هناك علاقة بين اللغة العربية والقراءات التي نزل بها القرآن الكريم، ولا أدل على ذلك من اشتراط موافقة القراءة الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ من الوجوه؛ كما يقول ابن الجزري.[3]

وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة: 54]، وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري؛[4] ممَّا جعل فريقاً آخر من النحاة يَرُدُّون عليهم، ويُثْبتون خطأ هذا المنهج في التسرُّع إلى تضعيف قراءات تشتمل على شروط القراءة المتواترة.[5]

ثانيا: الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة:

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ.[6]

لكن هذا لا يمكن تعميمه؛ لأننا نجد أن المدرسة الكوفية هي من بدأت بتخطئة القراءات، يقول

1 الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص: 37.
2 المؤيَّد؛ حروف المعاني المركَّبة وأثر التركيب فيها، كُتب: [11-17-2017 - 04: 58]
3 ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9.
4 الرومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ص324.
5 الخراط، عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم، ص: 50.
6 المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص384.

شوقي ضيف: أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء، إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه "معاني القرآن" مرارا ليقول: إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك.[1] وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها؛ من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع، ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ.[2]

4. الثلاثي من حروف المعاني والاستشهاد بالقراءات القرآنية

إن الناظر للثلاثي من حروف المعاني والاستشهاد بالقراءات القرآنية من كتاب "الجنى الداني شرح حروف للمعاني"، نجد فيه مطلبان، وكل منهما ينقسم إلى مسائل، المطلب الأول: في الأدلة المختلف فيها، وفيه مسألة: في التعارض والترجيح في ضبط حركة بناء الكلمة واجتماع عاملين من نفس الدرجة، مسألة: دليل الاستصحاب في حروف المعاني، والمطلب الثاني: في الأدلة المتفق عليها، وفيه مسألتان، مسألة: التأويل في باب السماع، ومسألة: تعارض قياسيين.

الأدلة النحوية: منها المتفق عليها وهي السماع والإجماع والقياس؛ والمختلف فيها ومنها الاستصحاب والاستحسان، والاعتماد عليها في التقعيد والتنظير، مجال فسيح يزيد وينقص بحسب الجهة التي ينظر له منها، ومنها جهة القراءات القرآنية في الاستشهاد بها في باب حروف المعاني، **نذكر منها.**

أولا: التعارض والترجيح في ضبط حركة بناء الكلمة واجتماع عاملين من نفس الدرجة:

يكون الأول أم الباب وأصل في العمل، والثاني فرع في بابه يكون عاملا ومهملا؛ وتظهر في مسألة: هل (إذن) تعمل أم تلغى إذا تقدمها حرف عطف؟.

فمن المقرر عند النحاة أن الحروف التي تنصب الفعل المضارع... أربعة: الأول: أَنْ، مثل: «أُرِيْدُ أَنْ تَقُوْمَ»؛ والفعل مع أَنْ يصير في معنى المصدر، فالمعنى أُرِيْدُ قِيَامَكَ، فلذا سُميت مصدرية، والثاني: لَنْ، مثل: «لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، وهي لتأكيد النفي. ، والثالث: كَيْ، مثل: «أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، والرابع: إِذَنْ، مثل: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ» في جواب من قال: أَنَا آتِيْكَ غَدًا. و... لفظة «أَنْ» تنصب الفعل المضارع مقدرة بعد ستة أحرف: - حَتَّى، مثل: «مَرَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ». ولَامُ الجحد، مثل: «مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ». وأَوْ التي في معنى إِلَى أَنْ أو إِلَّا أَنْ، مثل: «لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِيْ حَقِّيْ». ووَاوُ الصرف. ولَامُ كَيْ. والفاء التي تقع في جواب ستة أشياء: أمر، ونهي، نفي، واستفهام، وتَمَنَّ، وعرض"[3] و"الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد. . . والإضافة في اصطلاح النحاة: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه.

وإن شئت قلت: هي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي أن يكون ثانيهما مجرورا دائما والمراد

1 شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص157- 158.

2 خديجة الحديثي؛ الشاهد وأصول النحو عند سبويه، ص138.

3 الشريف الجرجاني، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، المعرب عن الفارسية: حامد حسين، ج 1ص20.

بالنسب: الإسناد والحكم. ومعنى كونها تقييدية: أنها نسبة جزئية؛ الغرض منها تقييد المضاف بالمضاف إليه، وإيجاد نوع من القصر والتحديد له بعد أن كان عاما مطلقا. هذا، ولا يكون المضاف إلا اسما؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين والذي -أي التنوين- هو من صفات الأسماء، ولأن الغرض من الإضافة تعريف المضاف. والفعل لا يتعرف، فلا يكون مضافا؛ وكذلك المضاف إليه، لا يكون إلا اسما؛ لأنه محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء.[1]

ولهذا فإن"إذًا لما لم يكن فيها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها صارت حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى ولما صارت حرفا مختصا بالفعل مخلصا له للاستقبال لسائر النواصب للأفعال نصبوا الفعل بعده إذ ليس واقعا موقع الاسم فيستحق الرفع ولا غير واجب فيستحق الجزم فلم يبق إلا النصب ولما لم يكن العمل فيها أصليا لم تقو قوة إخوتها فألغيت تارة وأعملت أخرى وضعفت عن عوامل الأفعال.[2]

ولهذا قَالَ سِيبَوَيْهِ: (إِذًا) فِي عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ (أَظُنُّ) فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، أَيْ تُلْغَى إِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَكَانَ الَّذِي بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا نَصَبَتْ، كَقَوْلِكَ: أَنَا أَزُورُكَ، فَيَقُولُ مُجِيبًا لَكَ: إِذًا أُكْرِمَكَ... فَإِنْ وَقَعَتْ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ إِذًا يَزُورُكَ أُلْغِيَتْ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا فَاءُ الْعَطْفِ أَوْ وَاوُ الْعَطْفِ فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ، أَمَّا الْإِعْمَالُ فَلِأَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ يُسْتَأْنَفُ عَلَى طَرِيقِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ فَإِذًا لَا يُؤْتُوا. وَفِي التنزيل ﴿**وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ**﴾ [الإسراء: 76-77] وَفِي مُصْحَفِ أُبَيٍّ (وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا). وَأَمَّا الْإِلْغَاءُ فَلِأَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، وَالنَّاصِبُ لِلْفِعْلِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ (إِذًا) لِمُضَارَعَتِهَا (أَنْ)، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ إِذًا ؛[3] إلا أن المرادي جوَد الإلغاء لأنه في السبعة، ولم يردَ الإعمال. لكن الخلاف في بيان أوجه الإلغاء والإعمال في" قوله تعالى: ﴿**وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ**﴾: قرأ العامَّةُ برفع الفعل بعد «إذَنْ» ثابتَ النون، وهي مرسومةٌ في مصاحف العامَّة. ورفعُهُ وعدمُ إعمالِ «إذن» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أنها توسَّطَتْ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

قال الزمخشري: «فإن قلت» ما وجهُ القراءتين؟ قلت: أمَّا الشائعةُ -يعني برفعِ الفعلِ - فقد عُطِف فيها الفعلُ على الفعلِ، وهو مرفوعٌ لوقوعِه خبرَ كاد، وخبرُ «كاد» واقعٌ موقعَ الاسم «. قلت: فيكون» لا يَلْبِثُون «عطفاً على قوله» لِيَسْتَفِزُّونك؛ الثاني: أنها متوسطةٌ بين قسمٍ محذوفٍ وجوابِه، فأُلْغِيَتْ لذلك، والتقدير: ووالله إذن لا يلبثون؛ الثالث: أنها متوسطةٌ بين مبتدأ محذوفٍ وخبرِه، فأُلْغِيَتْ لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقرأ أُبَيٌّ بحذفِ النون، فَنَصْبُه بإذن عند الجمهور، وب» أَنْ «مضمرةً بعدها من غيرِهم، وفي

1 ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3ص70.
2 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5ص250.
3 نفسه.

مصحف عبد الله» لا يَلْبَثُوا «بحذفِها. ووجهُ النصبِ أنه لم يُجعل الفعلُ معطوفاً على ما تقدَّم ولا جواباً ولا خبراً. قال الزمخشري: وأمَّا قراءةُ أُبَيّ ففيها الجملةُ برأسها التي هي: إذاً لا يَلْبثوا، عَطَفَ على جملة قوله ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾. وقرأ عطاء ﴿لاَّ يَلَبَثُونَ﴾ بضمِّ الياء وفتحِ اللام والباء، مشددةً مبنياً للمفعول، مِنْ لَبَّثَه بالتشديد. وقرأها يعقوب كذلك إلا أنه كسرَ الباءَ، جَعَلَه مبنياً للفاعل.[1]

والخلاصة: أن إذا يجوز فيها الإعمال والإلغاء، و الإلغاء أجود لتعلق ما بعد إذا بما قبلها، والإعمال على الاستئناف.

ثانيا: دليل الاستصحاب في حروف المعاني: وهو من أدلة أصول النحو المختلف فيها.[2]

وهذا ينطبق على حروف المعاني فالأصل أن لها معنى وبهذا تميزت عن حروف المباني، خاصة في القرآن الكريم وقراءاته، ولهذا أطلق عليها بعضهم مصطلح " الصلة" تهربا من القول بالزيادة، وبعضهم قبل كونها زائدة ولو في القرآن لكن لها معنى عام وهو التوكيد وهو الأصل العام في كل حرف زائد، يتبين هذا في مسألة هل تكون إلى زائدة، في الكلام شعرا ونثرا؟.

فمن المقرر أن النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة: "أدوات الربط" لأن الكلمة إما أن تدل على ذات، وإما أن تدل على معنى مجرد "أي: حدث"، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها.

فالاسم يدل على الذات، والفعل يدل على المعنى المجرد منها، والحرف هو الرابط؛ وحروف الربط نوعان، نوع يسمى: "حروف المعاني"، لأنه يفيد معنى جديدا يجلبه معه، ونوع ليس للمعاني، وإنما هو زائد أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود، مثل: "ما" الزائدة، وكذا "الباء"، و"من" وغيرهما من الحروف الزائدة، ومثل: نعم، نعم، أو: لا. لا... أو غيرهما من الحروف المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم، والذين يعتبرون التوكيد معنى - على الرغم من أنه ليس جديدا يدخلون هذا النوع في حروف المعاني. أما غيرهم فلا يدخله فيها، وهذا هو المشهور. وأكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف: "أدوات.[3]

لكن معنى الزيادة غير وارد في كتاب الله البتة[4]؛ ولكن من النحاة من يثبته لكن بمعنى غير معنى الزيادة المتبادر إلى الذهن وهو وجوده كعدمه، وفيه خلاف يستشف من قول المبرد: من أحكام (من) في الكلام: "وأَمَّا قَوْلهم إِنَّها تكون زَائِدَة فلست أَرى هَذَا كَمَا قَالُوا وَذَاكَ أَنَّ كلّ كلمة إِذا وَقعت وَقع مَعهَا معنى فإِنما حدثت لذَلِك الْمَعْنى وَلَيْسَت بزائدة فَذَلِك قَوْلهم مَا جَاءَنِي من أَحد وَمَا رأَيت من رجل

1 السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.
2 ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: 353.
3 عباس حسن، النحو الوافي، ج4ص66.
4 ينظر: ناصر بن علي عايض حسن الشيخ: مباحث العقيدة في سورة الزمر، ص659. وينظر كذلك : محمد بن عبد الله دراز ، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، ص164- 165.

فَذكرُوا أَنَّها زَائِدَة وأَنَّ الْمَعْنى مَا رأَيت رجلا وَمَا جاءَني أَحد وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا وَذَلِكَ لأَنَّها إِذا لم تدخل جَازَ أَن يَقع النَّفْي بِوَاحِد دون سَائِر جنسه تَقول مَا جاءَني رجل وَمَا جاءَني عبد الله إِنَّما نفيت مَجِيء وَاحِد وإِذا قلت مَا جاءَني من رجل فقد نفيت الْجِنْس كلَّه أَلا ترى أَنَّك لَو قلت مَا جاءَني مِنْ عبد الله لم يجز لأَنَّ عبد الله معرفَة فإِنَّما مَوْضِعه مَوضِع وَاحِد وَمِنْهَا.[1]

وأكثر ما يلجأ إليه النحاة في نفي الزيادة هو باب التضمين؛ يقول: محمد نديم فاضل، في كتاب التضمين النحوي في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ**﴾. [سورة الممتحنة: 1]، ردا على من جعل الباء زائدة في(بِالْمَوَدَّةِ): " ليس في كتاب اللَّه حرف زائد، وليست المودة متاعا يُلقى إليهم، وإنما الباء على أصلها وما جاءت هنا إلا لتظهر في الصياغة مزية وتؤدي في المشهد المحسوس دورا ماتعا (فَأَلْقَى) تضمن معنى (تقرب) والتقرب بآصرة رحم أو معروف إلى عشيرته لتكون له عند القوم يد، فقد ألقى رسالته إلى قرابته ليتقرب إلى عشيرته فتكون له عندهم زلفى، ولو سألت عن سر استبدال تتقربون بتلقون لعلمت بأن لفظ (تلقون) يصور الحدث الذي جرت فيه الواقعة حين ألقى حاطب بن أبي بلتعة بالكتاب إلى أهل مكة يعلمهم بعزم رسول اللَّه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ - على غزوهم، والذي يعزز هذا التوجيه سياق الآية: ﴿**تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ**﴾ ثم يكشف اللَّه ما استتر ﴿**وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ**﴾.

فالسورة تبدأ بالنهي عن موالاة الأعداء لتتم عملية المفاصلة بين رابطة الطين ورابطة الدين، إنه التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمع المدني في واقع عملي من خلال ما جريات الأحداث وفي غمرتها تتم عملية التربية، فمن الناس من هو مثقل برواسب الماضي وجواذب الأرض يحتاج إلى تذكير وتخويف من عصبية الجنس والعشيرة والقرابة فلا يتقرب إليهم بمودة ولا منفعة يبذلها ولا رحم ولا قرابة، وهكذا يسفر معنى التقرب بهذه الباء عن وجهه الجميل.[2]

لكن من النحاة من يثبت هذا المصطلح وهو (الزيادة) بمعنى آخر، وأحسن مثال فيه هو بيان سر زيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [سورة الشورى: 11]، حيث نجد أن أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة، فرارًا من المحال العقلي الذي يفضي إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه؛ إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية الشبيه عن مثل الله، فتكون تسليمًا بثبوت المثل له سبحانه، أو على الأقل محتملة لثبوته وانتفائه.[3]

وهناك من يتبنى أن في القرآن ما هو زائدٌ، لكن ليس المراد منه، خروجه كدخوله، فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم، وإنما المراد به أنه استعمل في غير معناه الذي وُضِعَ له في لسان العرب، ، وهو قول أكثر النحاة والمفسرين، ويفيد معنى - له معنى - وهو التوكيد، كل حرف زائدٍ حينئذٍ تأخذ منه

1 المبرد،المقتضب، ج1ص45.

2 محمد نديم فاضل؛ التضمين النحوي في القرآن الكريم، ج2ص200-201.

3 محمد بن عبد الله دراز ، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، ص166.

فائدتين.

الأولى: أنه استعمل في غير ما وُضِعَ له في لسان العرب.

ثانيًا: أن معناه التوكيد وليس مراد أنه ليس له معنًى، لا، وإنما أفاد التوكيد.

خُذْ مثال: قوله عز وجل: ﴿**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ**﴾ [المائدة: 19] من هذه وُضِعَتْ في الأصل للابتداء، ابتدائية زمانية أو مكانية أو قل ما شئت من معاني التي ذكرها النحاة ولها عشرون معنى سواء كانت حقيقة أو أحدها حقيقة والآخر مجازًا. لكن في ﴿**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ**﴾ ليس لها معنى البتة، لا التبعيض، ولا ابتدائية، لا زمانية، ولا مكانية، ولا بمعنى الباء، ولا.. إلى آخره كلها منفية.

ولا يصلح أن يستقيم الكلام مع معنى من المعاني العشرين فنحكم حينئذٍ أن ﴿**مِن**﴾ هنا زائدة، ولذلك يؤكد ذلك أن بشير فاعل مرفوع وجُرَّ، هنا بضمةٍ مقدرة منعًا من ظهورها اشتغال محل بحركة حرف الجر الزائد، ا أفادت ﴿**مِن**﴾ هنا التوكيد، لأن العرب إذا أرادت أن تؤكد الجمل في أصل تركيبها تكرر الجملة مرتين أو ثلاث على خلاف بينهم، فالأصل أن يقال: (ما جاءنا بشيرٌ)، (ما جاءنا بشيرٌ)، (ما جاءنا بشيرٌ). فحينئذٍ من باب الاختصار وهو القاعدة الكبرى التي ذكرها السيوطي قاعدة العرب الكبرى ذكرها في «الأشباه والنظائر» قال: قاعدة العرب الكبرى الاختصار. ثم قال: وما وضع الضمير إلا من أجل الاختصار.

والضمائر كلها ما وضعت إلا لأجل الاختصار. حينئذٍ لَمَّا أريد الاختصار في تكرار الجملتين والثلاث حُذِفَتْ الجملتان أو الجملة الثانية وعُوِّضَ عنها (مِنْ) قيل: ﴿**مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ**﴾ هذا ماذا تفهم منه؟ تفهم منه أنه في قوة قولك: (ما جاءنا بشيرٌ)، (ما جاءنا بشيرٌ)، (ما جاءنا بشيرٌ). ما الذي دلّ على ذلك؟ دل عليه (مِنْ). إذًا لا مانع أن يقال بأن في القرآن ما هو زائد، لكن عند العوام لا يقال: زائد، لماذا؟ العوام لا يفهمون هذا المعنى، وإنما يفهمون أنه يمكن حذفه، إذا قلت: (من) زائدة. يقرأه: (ما جاءنا بشيرٌ) أو لا؟ يمكن أن يفهم هذا، فلئلا يتلبس على العامة وأشباه العامة حينئذٍ لا يقال بالزيادة في الحديث معهم، وإنما يعبر بالصلة والتوكيد، وأما عند طلاب العلم فلا بأس أن يقال بأنه حرف زائد.[1]

ولهذا عقد الزركشي فصلا في حروف الزيادة فقال: حروف الزيادة، الزِّيَادَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ كَالْبَاءِ في خبر ليس وما أو للتأكيد الْإِيجَابِ كَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ. وَحُرُوفُ الزِّيَادَةِ سَبْعَةٌ إِنْ وَأَنْ وَلَا وَمَا وَمِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَأْتِي فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ زَائِدَةً لَا أَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلزِّيَادَةِ ثُمَّ لَيْسَ الْمُرَادُ حَصْرَ الزَّوَائِدِ فِيهَا فَقَدْ زَادُوا الْكَافَ وَغَيْرَهَا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي الزِّيَادَةِ أن تكون بها.[2] ومنها إلى عند

1 الحازمي، شرح العقيدة الواسطية، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، ((http: //alhazme. net http: //alhazme. net، [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - 36 درسا]، ج7ص7\8.

2 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص75.

الفراء على قراءة "علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد[1]، "«تهوَى إليهم» بمعنى: تهواهم، كقوله: رَدِفَ لَكُمْ، أي: ردفكم. و «إلى» توكيد للكلام.[2] لكن الشاهد من الآية "وقع فيه الفعل، "تهوى" مضمنًا، معنى: "تميل" فلا تكون "إلى" زائدة، وهذا رأي حسن يقتضينا أن نأخذ به؛ فرارًا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة.[3] لأن مَنْ قرأ بِهِ إنما عدَّاه بإلى لأَن فِيهِ مَعْنَى تَمِيلُ، والقراءَة الْمَعْرُوفَةُ تَهْوِي إِلَيْهِمْ أَي تَرْتَفِع.[4]

والخلاصة: (تَهْوَى): قراءة في قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [سورة إبراهيم:37]. حيث قرئ: "تَهْوَى إليهم". فمن قرأه: "تَهْوِي إِلَيْهِمْ" جعله من: هَوَى يَهْوِي هُوِيًّا بالفتح والضم: سقط من عُلُوٍّ إلى سَفَلٍ. قيل المعنى: ترتفع إليهم. والأصل في "تَهْوِي إِلَيْهِمْ" تَنْزِلُ؛ لأَنَّ آلَ إبراهيم - عليهم السلام - كانوا في وَادٍ تُحِيطُ به الجبالُ، فكان على الذي يأتيهم أن يصعد هذه الجبال أولا، ثم ينزل ثانية ولابد له من ذلك، من أجل هذا قيل: إن "تَهْوِي إِلَيْهِمْ" هنا بمعنى ترتفع؛ لأَنَّ الذي يريد أن ينزل إليهم لابد وأن يرتفع لا محالة. وأما من قرأ: "تَهْوَى إِلَيْهِمْ" فقد جعله من: هَوِيَ يَهْوَى هَوَىً: أَحَبَّ.

والمعنى تهواهم وتميل إليهم، وعدي بـ "إلى"؛ لأَنَّ فيه معنى الميل. قال الفراء: " وقوله "تَهْوِي إِلَيْهِمْ" يقول: اجعل أفئدة من الناس تريدهم كقولك: رأيت فلانا يهوى نحوك أي يريدك. وقرأ بعض القرّاء: "تَهْوَى إِلَيْهِمْ" بنصب الواو، بمعنى تهواهم كما قال (رَدِفَ لَكُمْ) يريد ردفكم، وكما قالوا: نقدت لها مائة أي نقدتها"، وقال أبو حيان: " قرأ الجمهور: "تَهْوِي إِلَيْهِمْ" أي تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقاً ونزاعاً، ولما ضَمَّنَ (تَهْوِي) معنى (تَمِيل) عداه بـ (إلى) وأصله أن يتعدى باللام.[5]

5. الأدلة المختلف فيها: وهو ما لا مندوحة فيه لرأي يكون كامل النظر فيه دون غيره.

أولا: التأويل في باب السماع؛ ومنه التأويل"الوارد في المسائل الأصولية، معتبر في باب السماع والقياس والتعارض والترجيح، ذلك أن من فروع السماع المعتبرة، التأويل في المسموع.

وبيانه أن التأويل الوارد في المسائل الأصولية، معتبر في باب السماع والقياس والتعارض والترجيح، ذلك أن من فروع السماع المعتبرة، التأويل في المسموع، ويكون معتبرا إلا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل. ومن ثم كان مردودا تأويل أبي علي: "ليس الطيب إلا المسك" على أن فيها ضمير شأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم.[6]

ويتضح التأويل في باب السماع مما له علاقة بالقراءات مسألة ما هو شرط الفعل بعد حتى؟.

1 عبد الرازق بن حمودة القادوسي: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا، ج1ص300.
2 ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج2، ص515.
3 عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص471.
4 ابن منظور، لسان العرب، ج15ص372.
5 عبد الرازق بن حمودة القادوسي: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا، ج1ص300-301.
6 ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص130/131/320: 408 إلى 414.

إشكالية المسألة وحلها: من المقرر أن الأصل في حتى"أَن تكون جَارة، ودخولها فِي بَاب الْعَطف حملا على الْوَاو، وَالدَّلِيل على أَن أَصْلهَا الْجَرّ أَنَّهَا إِذا جعلت عاطفة لم تخرج من معنى الْغَايَة، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي الْقَوْم حَتَّى زيد، ومررت بالقوم حَتَّى زيد، ف (زيد) بعض الْقَوْم، وَإِذا رفعت أَيْضا على الْعَطف، فَهُوَ بعض الْقَوْم، وَلَو كَانَ أَصْلهَا الْعَطف لوَجَبَ أَن يكون مَا بعْدهَا من غير جنس مَا قبلهَا، إِذا كَانَت حُرُوف الْعَطف هَكَذَا حكمهَا، نَحْو قَوْلك،: جَاءَنِي زيد وَعَمْرو، وَلَا يجوز جَاءَنِي زيد حَتَّى عَمْرو، وَكَذَلِكَ لَا يجوز الْخَفْض على الْغَايَة، فَهَذَا دَلِيل على أَنَّهَا أصل الْغَايَة.[1] وتأتي في الكلام "على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أن تكون حرف جر كـ"إلى"؛ نحو قوله تعالى: ﴿**سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾ وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين، إلا في قول شاذٍّ لا يُعرج عليه، وهو ما قد حُكي عن بعضهم أنه قال: إنه مجرور بتقدير "إلى" بعد "حتى"؛ وهو قول ظاهر الفساد، والوجه الثاني: أن تكون عاطفة حملاً على الواو؛ نحو: "جاءني القوم حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى زيدًا، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ". . . لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب؛ لأنَّ الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، نحو أن تقع وصفًا؛ نحو قولك: "مررت برجل يكتب" أو حالاً؛ نحو: "جاءني زيد يضحك" أو خبر مبتدأ، نحو: "زيد يذهب" وإذا لم تقع - ههنا- موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب؛ فهذه الأوجه الثلاثة التي في "حتى"، وقد تجتمع كُلُّها في مسألة واحدة؛ نحو قولهم: "أكلت السمكة حتى رأسِهَا، وحتى رأسُهَا، وحتى رأسَهَا" بالجر، والرفع، والنَّصب، فالجر على أن تجعل حتى حرف جرّ، والنصب على أن تجعلها حرف عطف، فتعطفه على السمكة، والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء.

فيكون مرفوعًا بالابتداء؛ وخبره محذوف، وتقديره: "حتى رأسُها مأكول" وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه.[2]

وفي نصبها الفعل بعدها يقول المبرد: الْفِعْل ينصب بعْدهَا بإضمار أَن وَذَلِكَ لِأَن حَتَّى من عوامل الْأَسْمَاء الخافضة لَهَا تَقول ضربت الْقَوْم حَتَّى زيدٍ وَدخلت الْبِلَاد حَتَّى الكوفةِ وأكلتُ السمكةَ حَتَّى رأسِها أَي لم ابق مِنْهَا شَيْئا فعملها الْخَفْض وَتدْخل الثَّانِي فِيمَا دخل فِيهِ الأول من الْمَعْنى لِأَن مَعْنَاهَا إِذا خفضت كمعناها إِذا نسق بهَا فَلذَلِك خَالَفت إِلَى قَالَ الله عز وَجل: ﴿**سلامٌ هِيَ حتّى مَطلَعِ الفَجْرِ**﴾.

فَإِذا وَقعت عوامل الْأَسْمَاء على الْأَفْعَال لم يستقم وَصلهَا بهَا إِلَّا على إِضْمَار أَن لِأَن أَن وَالْفِعْل اسْم مصدر فَتكون وَاقعَة على الْأَسْمَاء وَذَلِكَ قَوْلك أَنا أَسِير حَتَّى تمنعني وَأَنا اقف حَتَّى تطلع الشمسُ فَإِذا نصبت بهَا على مَا وصفت لَك كَانَ ذَلِك على أحد مَعْنيين على كي وعَلى إِلَى أَن لِأَن حَتَّى بِمَنْزِلَة إِلَى فإمَّا الَّتِي بِمَعْنى إِلَى أَن فقولك أَنا أَسِير حَتَّى تطلع الشَّمْس وَأَنا أَنَام حَتَّى يسمعَ الْأَذَان وَأما الْوَجْه الَّذِي

1 ابن الوراق، علل النحو، ص317.
2 ابن الأنباري، أسرار العربية، ص199/198.

تكون فِيهِ بِمَنْزِلَة كي فقولك أطع الله حَتَّى يُدخلك الْجنَّة وَأَنا أكلم زيدا حَتَّى يأمرَ لي بِشَيْء فَكل مَا اعتوره وَاحِد من هذَيْن الْمَعْنيين فالنصب لَهُ لَازم على مَا ذكرت لَك.[1]

هذا على خلاف مذهب الكوفيين" فإن حتى عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها. وأجازوا إظهار أن بعدها توكيداً. ومذهب البصريين أنها هي الجارة، والناصب أن مضمرة بعدها.[2] وضابط أن"تستعمل حرفا من أدوات النصب فينصب الفعل بعدها إذا كان مستقبلا باعتبار التكلم أو باعتبار ما قبلها. وحول هذا الضابط أور المرادي أدلة من تعدد القراءات، ويليها الجملة الفعلية، مصدرة بمضارع مرفوع، نحو "وزلزلوا حتى يقول الرسول"، على قراءة الرفع، أو بماض، نحو قوله تعالى: "حتى عفوا وقالوا". ومنها" شرط الفعل المنصوب بحتى أن يكون مستقبلاً أو مؤولاً بالمستقبل. ومنه قراءة غير نافع "حتى يقول الرسول". فهذا مؤول بالمستقبل. ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع، ولكن المخبر يقدر اتصافه بالعزم عليه، حال الإخبار، فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال، فينصب. وإذا كان الفعل حالاً، أو مؤولاً بالحال، رفع. فالحال نحو: سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال.

والمؤول بالحال قراءة نافع "وزلزلوا حتى يقول، [3] قرأ الأعمش: وزلوا، و: يقول الرَّسُولُ، بِالْوَاوِ بَدَلَ: حَتَّى، وَفِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ: وَزُلْزِلُوا ثُمَّ زُلْزِلُوا وَيَقُولُ الرَّسُولُ، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: حَتَّى، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ إِمَّا عَلَى الْغَايَةِ، وَإِمَّا عَلَى التَّعْلِيلِ، أَيْ: وَزُلْزِلُوا إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ، أَوْ: وَزُلْزِلُوا كَيْ يَقُولَ الرَّسُولُ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَظْهَرُ، لِأَنَّ الْمَسَّ وَالزِّلْزَالَ لَيْسَا مَعْلُولَيْنِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَقَرَأَ نَافِعٌ بِرَفْعِ، يَقُولُ: بَعْدَ حَتَّى، وَإِذَا كَانَ الْمُضَارِعُ بَعْدَ حَتَّى فِعْلَ حَالٍ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ حَالًا فِي حِينِ الْإِخْبَارِ، نَحْوَ: مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَالًا قَدْ مَضَتْ، فَيَحْكِيهَا عَلَى مَا وَقَعَتْ، فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمُضِيُّ، فَيَكُونُ حَالًا مَحْكِيَّةً، إِذِ الْمَعْنَى: وَزُلْزِلُوا فَقَالَ الرَّسُولُ.[4]

وبهذا يترجح قول البصريين في أن حتى جارة بأن مضمرة بدليل استقلال معنى حتى بدلالة الاستقبال للفعل بعدها، ولا يكون ذلك إلا بتقدير أن أو كي.

والخلاصة أن حتى تدخل على الجملة الفعلية، ينصب الفعل المضارع بعدها منصوب بشرط أن يكون مستقبلاً أو مؤولاً بالمستقبل؛ فإن دل على الحال أو ماض وحكي على الحال وجب النصب ؛ كل هذا بدليل السماع من القراءات، وعليه تفردت القراءات كدليل على الحكم النحوي بفروعه النصب والرفع دليلا عليه.

ثانيا: تعارض قياسيين: إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق دليلا آخر من نقل أو قياس والموافقة للقياس فكأن يقول الكوفي: إن (أن) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ولا تعمل في

1 المبرد، المقتضب، ج2ص38.
2 المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص554.
3 نفسه، ص 555.
4 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج2ص373.

الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها. فيقول البصري: هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز.[1]

ويدخل في باب التعارض كذلك الترجيح في المتن فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

فيقول له البصري: قد روي (أحضر) بالرفع أيضا وهو على وفق القياس فكان الأخذ به أولى وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عوض.[2]

وأوضح مثال في بيان إعمال القياس الموافق أو المخالف للمسموع، مسألة على أي حركة يوقف في لات، وما هي الحركة الإعرابية في حين مناص؟

إشكالية المسألة: ما هو الأصح في ضبط حركة التاء من لات وهي مثلثة الحركة من خلال القراءات الواردة في ذلك، وكيف يعمل حرف الرفع والنصب والجر؟. و"الأحرف ثلاثة أقسام، منها ما هو مختص بالاسم، ومنها ما هو مختص بالفعل، ومنها ما هو مشترك بينهما. فما اختص بالاسم، فهو يعمل فيه الجر؛ لأن الجر من خصائص الأسماء. وما اختص بالفعل، فهو يعمل فيه الجزم؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال. وما كان مشتركا، فلا يعمل شيئا على الأصل، غير أنه جاءت أحرف في العربية مختصة بالاسم وعملت غير الجر، ووردت أحرف مختصة بالفعل، وعملت غير الجزم، ووردت أحرف مشتركة بين الفريقين، وعملت كما نجد أحرفا مختصة بالفعل قد أهملت، وأحرفا مختصة بالاسم وقد أهملت أيضا. وهذه الأنواع الخمسة التي جاءت على خلاف الأصل لا بد لمجيئها من علة، كما يلي:

أ- من الحروف المختصة بالاسم، وتعمل غير الجر: "إنَّ" وأخواتها، وعلة عملها النصب والرفع في المبتدأ والخبر؛ لأنها أشبهت الأفعال في اللفظ والمعنى، في اللفظ لمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر، وفي المعنى؛ لأن كل حرف منها يدل على معنى معين، فـ "إنَّ" تدل على معنى أؤكد، و"كأنَّ" على معنى أشبه و"ليت" على معنى التمني، و"لعل" على معنى الترجي.

ب- ومن الحروف المختصة بالفعل، ما عملت النصب، ولم تعمل الجزم، والعلة في ذلك، أن "لن" الناصبة، أشبهت "لا" النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به، وحمل بقية الأحرف الناصبة للفعل المضارع عليها.

ج- ومن الأحرف المشتركة "ما"، و"لا" النافيتان الرافعتان للاسم والناصبتان للخبر، والعلة في عملهما ذلك؛ لِمشابهتهما لـ "ليس" من حيث المعنى، فعملها عملها.

1 السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: 390.
2 السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص: 386.

د- والحروف المختصة بالأفعال وقد أهملت: "قد"، و"السين"، و"سوف" فهي لا تدخل إلا على الأفعال، ومع ذلك، فهي لا تعمل شيئا، وعلة إهمالها، أن كل حرف منها، نزل منزلة الجزء من الفعل، وجزء الشيء، لا يعمل فيه.

هـ- ومن الحروف المختصة بالاسم وقد أهملت: حرف التعريف "أل" عند عامة العرب، و"أم" في لغة "حمير"، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه. [1] فالحرف في حالة العمل بين حالة أو حالتين، ومرجع حل الإشكال فيما تقدم من ذكر الخلاف في كونها حرف نفي أو هي" ليس" حصل فيها تبديل، لأن" لات هذه هي ليس فأبدلت السين تاء، وقد أبدل التاء منها في مواضع: النَّاتُ يريدون الناسَ ومنه سُتٌّ وأصله سُدْسٌ، وقال:

يَا قَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلاَتِ ... عَمْرُو بْنُ يَرْبُوع شِرار النَّاتِ

لَيْسُوا بأَخْيَارٍ وَلاَ أَلْيَاتِ

وقرئ شاذاً: " قل أعوذُ بربِّ النّاتِ " إلى آخرها [الناس: 1 - 6]، يريد شِرار الناسِ ولا أكياس فأبدل ، ولما أبدل السين تاءً خاف من التباسها بحرف التمني[ليت] فقلب الياء ألفاً فبقيت تاء " لات " وهو من الاكتفاء بحرف العلة ، لأن حرف العلة لا يبدل ألفاً إلاّ بشرطٍ منها أن يتحركَ ، وأن ينفتحَ ما قبله فيكون " حين مناص " خبرها والاسم محذوف على ما تقدم والعملُ هنا بحقّ الأصالةِ لا الفرعيَّةِ[2]، "وحاصلُ كَلَام النُّجاةِ فِيهَا يَرجعُ، إِلى أَنهم اختَلَفُوا فِي كلَ من حقيقَتها وَعَمِلها: فَقَالُوا: فِي حَقِيقَتهَا أَربعةُ مذاهِبَ:

الأَوّل: أَنّها كلمةٌ واحدةٌ، وأَنّها فِعْلٌ ماضٍ، واختَلَفَ هؤلاءِ على قَوْلَيْنِ:

أَحدهما: أَنها فِي الأَصل! لاتَ بِمَعْنى نَقَصَ. وَمِنْه ﴿**لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ**﴾ [الحجرات:14]، ثُمّ استُعْمِلَتْ للنَّفْيِ، كَقَلَّ، قَالَه أَبو ذَرَ الخُشَنّى فِي شَرْحِ كتاب سيبويهِ، ونَقَلَه أَبو حيَّان فِي الارْتِشَاف، وابنُ هِشامٍ فِي المُغْنِي، وَغير وَاحِد.

ثَانِيهمَا: أَنَّ أَصْلَها لَيْسَ بالسّين، كفَرِحٍ، فأُبْدِلت سينُها تَاء، ثمَّ انْقَلَبت اليَاءُ أَلِفاً؛ لتحرُّكِها وانفتِاح مَا قبلهَا، فلمّا تَغَيَّرتْ اختَصَّتْ بالحِين، وَهَذَا نَقله المُراديّ عَن ابْن الرّبيع.

وَالْمذهب الثَّانِي: أَنها كلمتان: لَا النّافيةُ، لحِقَتْها تاءُ التَّأْنيث؛ لتأْنيثِ اللّفظ، كَمَا قَالَه ابنُ هشامٍ والرَّضِيّ، أَو لتأْكيد المُبَالَغَة فِي النَّفْيِ، كَمَا فِي شَرْح القَطْرِ لمُصنَفَّه، وَهَذَا هُوَ مَذْهَب الجُمهور.

الثَّالِث: أَنها حرْفٌ مُستَقِلٌّ، لَيْسَ أَصلُه (ليسَ) وَلَا (لَا)، بل هُوَ لَفْظٌ بسيطٌ موضوعٌ على هذه الصيّغة، نَقله الشَّيْخ أَبو إِسحاقَ الشَّاطِبِيُّ، فِي شرح الخُلاصة، وَلم يَذْكُرْه غيْرُه من أَهل العَرَبيّة على

1 ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج1ص 50.

2 ابن عادل، تفسير اللباب لابن عادل، ج16ص369/370.

كَثْرَة استقْصائها.

الرَّابِع: أَنّها كلمةٌ وبعضُ كَلِمَةٍ، (لَا) النافيةُ، والتاءُ مزيدةٌ فِي أَوّل (حِين)، ونُسِبَ هَذَا القَوْل لأَبِي عُبَيْد وابنِ الطَّرَاوَةِ، وَنَقله عنهُما فِي المُغْنِي، ...وَيشْهد للجمْهُور أَنّه يُوقف عَلَيْهَا بالتّاءِ والهاءِ، وأَنّها تُرْسَم مُنفصلةً من حِين، وأَنَّ تاءَها قد تُكسَر على أَصل التقاءِ الساكنين، وَهُوَ معنى قَول الزمخشريّ. وقرئ بِالْكَسْرِ كجَيْرِ، وَلَو كَانَ ماضِياً لم يكن للكَسْرِ وَجْهٌ... وَقد حُكِيَ أَيضاً فِيهَا الضَّمُّ وقرئ بِهن؛ فالفَتْح تَخْفِيفًا، وَهُوَ الأَكثرُ؛ والكَسْرُ على أَصلِ التقاءِ السَّاكنَيْن، والضَّمُّ جَبْراً لوَهْنِها بلزومِ حَذْف أَحدِ مَعْمُولَيْها، قَالَه البَدْرُ الدَّمامِينيّ فِي شرح المُغْنِي، فَهِيَ مثَلَّثةُ التاءِ، وإِن أَغْفَلُوه". وعليه فالقراءات المتعددة للآية رسمت حكمها عند النحاة، فيأخذ الحرف حكم الرفع والنصب والجر، بكونها فعلا ماضيا بمعنى نقص، أو أن أَصْلَها لَيْسَ، أو أَنها كلمتان: لَا النّافيةُ، لحِقَتْها تاءُ التَّأنيث، ومن المعلوم أن" (لا) النّافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيّين، ومذهب بني تميم إهمالُها، ويُشترط لعملها عمل (ليس) عند الحجازيّين ثلاثة شروط:

أ- أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: (لا رجلٌ أفضلَ منك).

ب- أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا نقول: (لا قائمًا رجلٌ).

ج- ألا ينتقض النّفي بـ (إلاَّ)، فلا تقول: (لا رجلٌ إلاَّ أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) بل يجب رفعُه[1].

ف" تكونُ بمعنى (ليس) مختصّة بالنّكرات، ومنه قولُ الشّاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقول الآخر: مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أراد: لا بَراح لي، وقد تُزاد التّاء مع (لا) لتأنيث اللّفظ، والمبالغة في معناه؛ فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان لا غير، نحو: (حينٍ) و (ساعةٍ) و (أوانٍ). والأعرف - حينئذٍ - ذلك حذف الاسم، كقوله تعالى: ﴿**وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاصٍ**﴾. المعنى: ليس هذا الحين حين مَنَاصٍ، أي: فِرَارٍ.[2] ووجوه القراءة للآية متعددة ف "قرأ الجمهور: وَّلاَتَ حِينَ، بفتح التاء ونصب النون، فعلى قول سيبويه، عملت عمل ليس، واسمها محذوف تقديره: ولات الحين حين فوات ولا فرار. وعلى قول الأخفش: يكون حين اسم لات، عملت عمل إن نصبت الاسم ورفعت الخبر، والخبر مخذوف تقديره: ولات أرى حين مناص. وقرأ أبو السمال: ولات حين، بضم التاء ورفع النون ؛ فعلى قول سيبويه: حين مناص اسم لات، والخبر محذوف ؛ وعلى قول الأخفش: مبتدأ، والخبر محذوف. وقرأ عيسى بن عمر: ولات حين، بكسر التاء وجر النون، خبر بعد لات،[3] وقد قرئ شذوذًا: ﴿**وَلاَتَ حِينُ مَنَاص**﴾ برفع (الحين) على أنه اسم (لات)، والخبر

1 ابن الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، ج1ص481.
2 نفسه،ج1 ص481 إلى448.
3 أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 8 ص367.

محذوف؛ والتّقدير: ولات حينُ مناص كائنًا لهم. وقُرئ - أيضًا -: ﴿وَلاَتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ بخفض (حين) ؛ فزعم الفرّاء أنّ (لات) تستعمل حرفا جارًّا لاسم الزّمان خاصّة.

فتحصّل في (حين) ثلاثُ قراءات: الرّفع، والنّصب، والجرّ؛ وفي الرّفع ثلاثة أقوال: إما على الابتداء، أو على الاسميّة لـ (لات) إنْ كانت عاملة عمل ليس، أو على الخبريّة لها إنْ كانت عاملةً عمل (إنّ). وفي النّصب ثلاثةُ أقوال - أيضًا -: إما على الاسميّة لـ (لات) إنْ كانتْ عاملة عمل (إنّ)، أو على الخبرية لها إنْ كانت عاملة عمل (ليس)، أو على أنّه مفعولٌ بفعلٍ محذوف تقديرُه: لا أرى حين مناص. وفي الخفض وجهٌ واجد[1]، وعليه فالرفع والنصب في توجيههما أمرهما له مستند قوي "وأمّا خَفْضُ الحين فهو أمر مُشْكل.

وقد خرّجه بعضهم على أنّ " لات " بمعنى غير، وهي صفة لمحذوف: أي: ونادوا حيناً غير حين مناص، وهو مردود؛ لأن الواو إذ ذاك تكون زائدة ولا فائدة لها حينئذٍ، وأما تخريجُ الزمخشري لهذه القراءة فلا ينبغي أن يُسَطَّرَ لبُعده، وأقرب من هذا كلِّه تخريجُ أبي حيَّان رحمه الله، قال: إن الجرّ في (حين) على إضمار "من"، أي: ولات من حين مناص، ونظيره قولهم: على كم جذعٍ بيتك: أي من جذع، ونحوه: ألا رجلٍ جزاه الله خيراً، أي: من رجل، ويكون "من حين" في موضع رفع على أنه اسم "لات" بمعنى "ليس" كما تقول: ليس من رجلٍ قائماً، والخبر محذوف. وخرّجَ بعضُهم خَفْضَ الحين على أنّ الخَفْضَ بـ "لات "، وخَفَضوا بها على الأصل، لأن ما اختصّ من الحروف بالأسماء ولم يكن كالجزء منها فالأصل فيه أن يعملَ الجرّ، ونظيرُ ذلك الجرُّب "لعل" وبـ"لولا". وقد قال الفرّاء: ومن العرب من يَخْفِضُ بـ "لات" وأنشد:. . ولتَنْدَمَن ولاتَ ساعةِ مندم، قلت: ولعمري، إنّه لتخريج حسن.[2]

وأما قراءة "ولات حينُ بالرفع مناص بالفتح، هذه قراءة مشكلة جداً لا تبعد عن الغلط من راويها عن عيسى فإنه بمكان من العِلم المانع له من مثل هذه القراءة.

وقد خرجها... الرازي في لوامحه على التقديم والتأخير وأن "حين" أُجْرِيَ مُجْرَى "قَبْلُ وبَعْدُ" في بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع ما بينه وبينها من الظرفية الزمانية و"مناص" اسمها مبين على الفتح فصل بينه وبينها بحين المقطوع عن الإضافة والأصل: ولات مَنَاصَ حينُ كذا، ثم حذفت المضاف إليه حين وبني على الضم وقدم فاصلاً بين لات واسمها،[3]وعليه "الِاخْتِلَاف فِي عَملهَا، فَفِيهِ أَربعةُ مَذاهِبَ:

الأَول: أَنّها لَا تَعملُ شيْئاً؛ فإِن وَلِيَها مرفوعٌ فمبتدأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ، أَو مَنْصُوبٌ فمَفْعُولٌ حُذِف فِعْلُه الناصِبُ لَهُ، وَهُوَ قولُ الأَخفش، وَالتَّقْدِير عِنْده: لَا أَرَى حينَ مَنَاصٍ، نَصْباً، وَلَا حِينُ مناصٍ كائِنٌ لَهمُ،

1 ابن الصايغ (645 - 720ه)؛ اللمحة في شرح الملحة، ج1ص484 نقلا عن مختصر في شواذ القرآن. . .
2 أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني، تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، ج1ص55/54.
3 ابن عادل، تفسير اللباب لابن عادل، ج16ص372.

رَفْعاً.

وَالثَّانِي: أَنها تعملُ عَمَلَ إِنّ، وَهُوَ قَوْلٌ آخَرُ للأَخْفَشِ والكُوفِيّينَ.

وَالثَّالِث: أَنها حرفُ جَرَ عِنْد الفَرّاء، على مَا نَقله عَنهُ الرَّضِيّ وابنُ هشامٍ وَغَيرهمَا.

وَالرَّابِع: أَنّها تعملُ عملَ لَيْسَ، وَهُوَ قَول الجُمْهُور، وقيّده ابنُ هِشام بِشَرْطَيْن: كَون معمُولَيْها أسمَى زَمَان، وَحذف أَحدِهما. انْتهى[1].

أما مدار الكلام في الوقف على التاء منها، راجع كما تقدم إلى(التاء) هل هي جزء من كلمة أو زائدة ملحقة بلا أو ظرف الزمان (حين) "قَالَ الْأَخْفَشُ إِنَّهَا لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ زِيدَتْ عليها التاء وخصت بنفي الأحيان وحِينَ مَناصٍ مَنْصُوبٌ بِهَا كَأَنَّكَ قُلْتَ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ وَيَرْتَفِعُ بِالِابْتِدَاءِ أَيْ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ... والْجُمْهُورُ يَقِفُونَ عَلَى التَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلاتَ وَالْكِسَائِيُّ يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ كَمَا يَقِفُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ""، قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ»: وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ التَّاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْحِينِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِأَنَّ التَّاءَ مُلْتَزِقَةٌ بِحِينَ فِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ فَضَعِيفٌ فَكَمْ وَقَعَتْ فِي الْمُصْحَفِ أَشْيَاءُ خَارِجَةٌ عَنْ قِيَاسِ الْخَطِّ.[2]

لأن" خط المصحف خارج عن القياس إذ مثله لم يعهد فيه، والأصل اعتباره إلا فيما خصه الدليل[3]، و" قال أبو عمرو ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار... قال لنا محمد بن علي قال لنا ابن الأنباري كذلك هو في المصاحف الجدد والعتق بقطع التاء من "حين" وقال نصير اتّفقت المصاحف على كتاب "ولات حين مناص" بالتاء يعني منفصلة،[4] وهَبْ أنّه رأى ذلك في الإمام، فلا ينهض دليلاً؛لأنّ الإمامَ فيه أشياءُ كثيرة من غير الاصطلاح، ألا ترى أنّه قد جاء في الإمام أشياءُ موصولة كان من حقّها أن تكون مفصولة نحو (وَيْكَأَنَّهُ)، فيكون (تحين) من ذلك.[5]

"فعلى هذا إذا وقفت وقفت على لا، وعلى قول من جعل أصله ليس وقف على التاء، ومن جعل أصله لات كـ "ثمت وربت" وقف عليه بالتاء عند البصرية، قياساً على التاء في الفعل، نحو: قامت وقعدت، وعند الكوفية، بالهاء قياساً على التاء في الأسماء، نحو: قائمة ونائمة، وقرئ في الشواذ "ولاتِ" - بالكسر - على أصل التقاء الساكنين، وقرئ "ولات حينٌ" - بالرفع - فيكون "لا" بمعنى ليس، والخبر محذوف، أي وليس الحين حين مناص ولات حين فيكون محمولًا على معنى غير أو غير حين مناص نادوا. ومثله قوله: طلبوا صُلْحَنا ولات أوان... أي وغير أوان طلبوا، كما تقول: جاء بلا مال، أي بغير مال،... وقرئ "مناص" - بالنصب - على تقدير ونادوا مناص ولات حين، أي نادوا المناص فحذف الألف

1 الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج5 ص87/86.
2 نفسه، ص367.
3 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5ص23.
4 أبو عمرو الداني،المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ج 1ص81.
5 الرعيني، تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، ج1، ص56

واللام، لأن حذف التنوين يدل عليه.[1]

ضبط أصل الكلمة فتكون ثنائية الحركة سماعا: فلابد من الترجيح بين الأصل أو الأولى أو المطروح منها، وتتبين في مسائل التعارض والترجيح "، وذلك في "في تعارض أصلين".

قال في الخصائص: والحكم في ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد. من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: ما رأيته مذ اليوم فإن أصلها السكون فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها ولم يكسروها لأن أصلها الضم في منذ وإنما ضمت فيها لالتقاء الساكنين إتباعا لضمة الميم.

فأصلها الأول وهو الأبعد السكون وأصلها الثاني وهو الأقرب الضم فضمت الذال من (مذ) عند التقاء الساكنين ردا إلى الأصل الأقرب وهو ضم منذ دون الأبعد الذي هو سكونها قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم. ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد لأن أصلهما فعل بفتح العين: بيع وقول ثم نقلا من فعَل إلى فعِل وفعُل ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفا فالتقى ساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير: قلت وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لأن أصلهما قبل القلب فعلت وفعلت فصار بعت وقلت مراجعة الأصل الأقرب ولو روجع الأبعد لقيل: قلت وبعت بفتح الفاء لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر.[2]

ضبط حركة الكلمة يرجع في مباحث أصول النحو إلى تعارض أصلين، قال في الخصائص: والحكم في ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد.

ويتضح أكثر مع ما له علاقة بالقراءات مسألة: هل تضبط نعم بالفتح أم بالكسر وهل يقع فيها إبدال في عينها؟

إشكالية المسألة وحلها من المقرر عند النحاة أن "حُرُوف الْجَواب سِتَّة أجل وبجل وَأي وبلى وَنعم وَإِن... فَإِذا قَالَ قَائِل لم يقم زيد أَو قَالَ ألم يقم زيد فَقلت بلَى فَمَعْنَاه أَنه قَامَ وَكنت مُكَذبا لَهُ فِي النَّفْي بِخِلَاف مَا إِذا قَالَ أردْت تَصْدِيقه فِي النَّفْي فَإِنَّك تَأتي بنعم قَالَ الله تَعَالَى: ﴿**أَلَسْت بربكم قَالُوا بلَى**﴾ قَالَ ابْن عَبَّاس لَو قَالُوا نعم لكفروا، وَ[في] نعم. . . لُغَات فتح الْعين وَكسرهَا وإبدال عَيْنهَا حاء كَذَلِك وَهُوَ فِي الْمُوجب وَالسُّؤَال عَنهُ تَصْدِيق للثبوت وَفِي النَّفْي وَالسُّؤَال عَنهُ تَصْدِيق للنَّفْي فَإِذا قَالَ قَامَ زيد وَهل قَامَ زيد فَقلت نعم فَمَعْنَاه أَنه قَامَ وَإِذا قَالَ لم يقم زيد وألم يقم زيد أَي بِالْهَمْزَةِ فَأُجِيب بنعم فَمَعْنَاه أَنه لم يقم وَمِنْه مَا تقدم نَقله عَن ابْن عَبَّاس وَالْقَوْل الْجَامِع فِي نعم أَنه لتصديق الْمخبر ولإعلام المستخبر كَقَوْلِك هَل جَاءَ زيد فَتَقول نعم أَي أَنا أضربه؛[3] هذه الحروف... إذا أكدت تأكيدا

1 الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، ج2ص990 إلى ص992. (بتصرف)
2 السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ج1، ص: 390.
3 الإسنوي، الكوكب الدري، ج 1، 352.

لفظيا تعاد ألفاظها نفسها يقول لك السائل "هل تنبه العربُ لضرورةِ وَحْدَتِهم!! " فتجيب "نَعَمْ نَعَمْ تنبهوا لذلك".

وحروف الجواب على ثلاثة أقسام:

- أ- ما يقع بعد الإيجاب والنفي "نعم، جير، أجل، إي" ويقصد بها تصديق المخبر أو إعلام المستخبر أو إيعاد الطالب.

-ب- ما يقع بعد الإيجاب فقط وهو "لا" ويقصد به إبطال ما أوجبه المتكلم.

-ج- ما يقع بعد النفي فقط، وهو "بلى" ويقصد به إثبات المنفي السابق.[1] وفي قوله تعالى: ﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾ [سورة الأعراف44]" اختلفت القرأة في قراءة قوله: (قالوا نعم)، فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة والكوفة والبصرة: (قَالُوا نَعَمْ)، بفتح العين من"نعم".

ورُوِي عن بعض الكوفيين أنه قرأ: "قَالُوا نَعِمْ" بكسر"العين"، وقد أنشد بيتا لبني كلب: (نَعِمْ، إِذَا قالَهَا، مِنْهُ مُحَقَّقَةٌ... وَلا تَخِيبُ"عَسَى" مِنْهُ وَلا قَمِنُ) بكسر"نعم". قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندنا (نَعَمْ) بفتح"العين"، لأنها القراءة المستفيضة في قرأة الأمصار، واللغة المشهورة في العرب.[2] وكسر العين من نعم لغة ميتة، يقول ابن عطية: "قرأ جمهور الناس «نعم» بفتح العين، وقرأ الكسائي «نعم» بكسر العين وروبت عن عمر بن الخطاب وعن النبي صلى الله عليه وسلم وقرأها ابن وثاب والأعمش قال الأخفش هما لغتان، ولم يحك سيبويه الكسر، وقال: «نعم» عدة وتصديق أي مرة هذا ومرة هذا.

وفي كتاب أبي حاتم عن الكسائي عن شيخ من ولد الزبير قال: ما كنت أسمع أشياخ قريش يقولون: إلا «نعم» بكسر العين ثم فقدتها بعده، وفيه عن قتادة عن رجل من خثعم قال: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم: أنت تزعم أنك نبي: ؟ قال: «نعم» بكسر العين، وفيه عن أبي عثمان النهدي قال: سأل عمر عن شيء فقالوا نعم، فقال عمر: النعم الإبل والشاء، قولوا «نعم» بكسر العين. قال أبو حاتم: وهذه اللغة لا تعرف اليوم بالحرمين.[3]

وأما" إبدال... الْعين حاء فَيُقَال نحم لُغَة حَكَاهَا النَّضر بن شُمَيْل وَفِي الْمُغنِي أَن ابْن مَسْعُود قَرَأَ بهَا قَالَ أَبُو حَيَّان لِأَن الْحَاء تلِي الْعين فِي الْمخْرج وَهِي أخف من الْعين لِأَنَّهَا أقرب إِلَى حُرُوف الْفَم[4] وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه قراءة شاذة، يقول ابن كثير: "لِكَوْنِهِ خَالَفَ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ الَّذِي جَمَعَ النَّاسَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ عُثْمَانَ وَمُوَافِقِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.[5]

1 محمد عيد، النحو المصفى، ص595. (بتصرف)
2 أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج12، ص446.
3 ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2ص403.
4 السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2ص606.
5 ابن كثير ، البداية والنهاية، ج4ص149.

والخلاصة: أن الغالب في استعمال نعم بفتح العين، وبالكسر لغة لكنها لغة ميتة، وإبدال العين حاء من نعم، ثابتة في كلام العرب ومن قراءة ابن مسعود –رضي الله عنه-.

6. الخاتمة

بعد التحقيق في مسائل الاستشهاد بالقراءات في الثلاثي من حروف المعاني، تبين أن:

– الاستشهاد بالقراءات في المسائل اللغوية، أصل لا يتراجع في الاستدلال، لكن قد يتخلف في الترجيح إذا كان بين قراءة متواترة وشاذة خالفت القياس.

– أن الثلاثي من حروف المعاني، يدخل في مباحث تطبيقية خاصة بأصول النحو، سواء كانت أدلة متفق عليها أو مختلف فيها.

– لحروف المعاني دور في الربط بين علماء اللغة وعلماء أصول الفقه، خاصة في طرق توظيفها، وكيف تسهم في تحرير المعنى، واستنباط الحكم المتعلق بالمكلفين.

– الشواهد القرآنية من القراءات سبيل، لتقويم القياس اللغوي، فيخرج ما كان شاذا أصلا في غيره وبقدره وهذا خاص بالقراءات.

– حروف المعاني والثلاثي منها له ارتباط مباشر بقضية التأويل دخولا مباشرا، يجعل من اللهجات العربية مصدر في التقعيد العلمي.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (د.ت)؛ ***النشر في القراءات العشر***، المحقق : علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422ه)؛ **زاد المسير في علم التفسير**،المحقق: عبد الرزاق المهدي ،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت،الطبعة: الأولى.
- ابن الصايغ، محمد بن الحسن (1424ه/2004م)؛ ***اللمحة في شرح الملحة***، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن(1420ه/1999م)؛ ***علل النحو***، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش،الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية،الطبعة: الأولى.
- ابن جرير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (1420ه/2000م)؛ **جامع البيان في تأويل القرآن**، المحقق: أحمد محمد شاكر ،الناشر: مؤسسة الرسالة ،الطبعة: الأولى.
- ابن عادل، عمر بن علي الدمشقي الحنبلي (د.ت)؛ ***تفسير اللباب لابن عادل***، دار النشر : دار الكتب العلمية . بيروت.

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ)؛ ***المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز***، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1408هـ/1988م)؛ ***البداية والنهاية***،المحقق: علي شيري ،الناشر: دار إحياء التراث العربي ،الطبعة: الأولى.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (1414هـ)؛ ***لسان العرب***،الناشر: دار صادر – بيروت،الطبعة: الثالثة.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت)؛ ***أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك***،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (1422هـ/2001م)، ***تفسير البحر المحيط***، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت،الطبعة: الأولى.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ)؛ ***البحر المحيط في التفسير***،المحقق: صدقي محمد جميل،الناشر: دار الفكر – بيروت.
- أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (د.ت)؛ ***المقنع في رسم مصاحف الأمصار***،المحقق: محمد الصادق قمحاوي،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي (1405هـ)،***الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية***، المحقق: د. محمد حسن عواد ،الناشر: دار عمار- عمان – الأردن،الطبعة: الأولى.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (1420هـ- 1999م)؛ ***أسرار العربية***،الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (1418هـ)؛ ***أنوار التنزيل وأسرار التأويل***، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الأولى.
- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد (1431هـ/2010م)؛ ***فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية*** (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) ؛ الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة،ط: الأولى.
- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد(د.ت)؛ ***شرح العقيدة الواسطية***،مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net http://alhazme.net .
- الحديثي، خديجة(1394هـ/1974م)؛ ***الشاهد وأصول النحو عند سيبويه***، مطبوعات جامعة الكويت رقم(38).
- حسن، عباس (د.ت)، ***النحو الوافي*** ،الناشر: دار المعارف ،الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة .
- الخراط، أحمد بن محمد أبو بلال (د.ت)؛ ***عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم***؛ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- دراز، محمد بن عبد الله (1426هـ- 2005م)؛ ***النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم***؛ اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، قدم له: أ. د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، الناشر : دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة: طبعة مزيدة ومحققة.

- الرعيني، أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي ثم البيري(1432هـ/2007م)؛ ***تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ***،الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية،الطبعة: الثانية.
- الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان(1424هـ/2003م)؛ ***دراسات في علوم القرآن الكريم***، الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة: الثانية عشرة.
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (د.ت)، ***تاج العروس من جواهر القاموس***،المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (1376هـ/1957م)؛ ***البرهان في علوم القرآن***،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة: الأولى. الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه،(ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت)؛ ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون***،المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط،الناشر: دار القلم، دمشق.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1409هـ/1989م)، ***الاقتراح في أصول النحو وجدله***، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت)؛ ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***،المحقق: عبد الحميد هنداوي ،الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1408هـ/1987م)؛ ***نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية***، المعرب عن الفارسية: حامد حسين ، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر،ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، الناشر: مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ ،الطبعة: الأولى.
- الشيخ، ناصر بن علي عايض حسن (1415هـ/1995م)؛ ***مباحث العقيدة في سورة الزمر***، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1995م.
- ضيف، شوقي (د.ت)؛ ***المدارس النحوية***،الناشر: دار المعارف.
- عيد محمد (د.ت)، ***النحو المصفى*** ،الناشر: مكتبة الشباب،بدون طبعة.
- فاضل، محمد نديم(1426هـ/2005م)؛ ***التضمين النحوي في القرآن الكريم***، أصل الكتاب: أطروحة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القرآن الكريم بالخرطوم،الناشر: دار الزمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى .
- القادوسي، عبد الرازق بن حمودة (1431هـ/ 2010م)؛ ***أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا***،الناشر: رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم- قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حلوان.
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (1384هـ/1964م)؛ ***الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي***، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ،الطبعة: الثانية، (في 10 مجلدات).

- الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر (د.ت)؛ ***غرائب التفسير وعجائب التأويل***، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (د.ت)؛ ***المقتضب***،المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
- المخزومي، مهدي(1958م)؛ ***مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو***، دار الطبع: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،رقم الطبعة: الثانية،مكان الطبع: القاهرة – مصر.
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري (1413هـ/ 1992م). ***الجنى الداني في حروف المعاني*** (الإصدار 01). (فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، المحرر) بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- المؤيَّد، فائزة بنت عمر (2017م)؛ منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، القسم العام ، البحوث والمقالات، ***حروف المعاني المركَّبة وأثر التركيب فيها***،كُتب : [11-17-2017 - 04:58] .